

الجلسة الافتتاحية (9:00 - 10:00) (برئاسة رئيس الملتقى)

مكان انعقاد الجلسة:

مراسيم حفل الإفتتاح

تلاوة آيات من الذكر الحكيم
الإستماع إلى النشيد الوطني
كلمة السيد رئيس الملتقى: د. لخضر سي محمد
كلمة السيد مدير المخبر: د. عبد السلام فنغور
كلمة السيد عميد الكلية: أ.د الطاهر هارون
كلمة السيد مدير الجامعة: أ.د عبد السلام ضيف

مقرر الجلسة: د/ بومدين بروال

رئيس الجلسة: أ.د/ عامر عيساني

الرقم	أسماء المتدخلين	الجامعة
01	د. عبد السلام فنغور	تأثير العولمة على النظم الضريبية و انعكاساتها على و الوظيفة الجبائية للمؤسسة (رهانات - تحديات و استراتيجيات)
02	د. لخضر سي محمد	القضايا المحاسبية المعاصرة ومشروع تعديل النظام المحاسبي المالي (اقتراحات وتصورات نظرية)
03	أ.د بالرقى التيجاني	محددات الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي بالنظر إلى الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية
04	أ.د نورالدين مزياني	مدى تطبيق محافظي الحسابات في الجزائر لإجراءات تحديد مخاطر الغش والاستجابة لها على مستوى التقديرات المحاسبية وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق رقم 540

المناقشة

المكان: المدرج		الورشة الثانية: الجباية	
02			
الجلسة الأولى بتاريخ 2022/12/20			
من 13:30 إلى 17:00			
يمنح لكل متدخل (12 د) على الأكثر لعرض المداخلة			
مقرر الجلسة: د/ سليم قادة		رئيس الجلسة: د/ سمير بن براح	
عنوان المداخلة	الجامعة	أسماء المتدخلين	الرقم
الإجراءات المتبعة في المؤسسة في حالة خضوعها للتحقيق الجبائي	أبو بكر بلقايد تلمسان أبو بكر بلقايد تلمسان	د.مريني سمية ط.د. إسلام مروان ملوكي	7 01
سياسة التحفيز الجبائي وفعاليتها في ترقية المقاولاتية بالجزائر (تجربة المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل)	جامعة جيجل جامعة سكيكدة	د. زين راضية د. علالوشهرزاد	1 02
العلاقة بين المحاسبة والجباية على المستوى العالمي ومستقبلها في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)	جامعة سطيف 1	د. بن لطرش خالد	8 03
واقع التهرب الضريبي في بيئة الأعمال الجزائرية	جامعة باتنة 1	أ.د. حكيم بوسلمة	6 04

-دراسة حالة مؤسسة معالجة وتطهير النفايات -قسنطينة-	جامعة باتنة 1	فاطمة الزهراء بولحبال		
الالتزام الضريبي في الجزائر(الواقع والأفاق)	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	د. محمد بوشوشة ط.د. نجاتي حركاتي	05	3
دور تطبيق قواعد الحوكمة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	د. بوقابة زينب ط.د. دريد موسى	06	4
دور الضرائب المؤجلة في معالجة إشكالية التباعد بين المحاسبة والجبائية وفق المرجعية المحاسبية الجزائرية والمرجعية المحاسبية الدولية - دراسة حالة الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS -	جامعة البلدية 02 جامعة البلدية 02	ط.د. إبراهيم بوجاجة ط.د. بولحية عفاف	07	9
القضايا الجبائية المعاصرة (الجبائية البيئية، الجبائية الرقمية، الحوكمة الجبائية)	جامعة سطيف 01 جامعة م البواقي	د. جلاية علي د. مرداسي شوقي	08	4
عصرنة الإدارة الجبائية بين الواقع والمأمول دراسة حالة مركز الضرائب باتنة	جامعة باتنة 1 مديرية الضرائب لولاية باتنة	د. سمير بن براح حكيم أوراغ	09	2
التحقيق المصوب على المحاسبة كأداة للرقابة على الوعاء الضريبي دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية سطيف خلال الفترة (2019-2021).	جامعة سطيف 1	د. حمر العين محمد د. ديلمي عمر	10	7
أفاق النظام الضريبي الجزائري بعد اصلاحات 1992: دراسة تحليلية تقييمية	جامعة باتنة 1 جامعة أم البواقي	ط.د. دربال سفيان د. محمد الأمين عسول	11	1
أثر الرقمنة على تحصيل الإيرادات الضريبية-دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية	جامعة قسنطينة 2 جامعة قسنطينة 2	ط.د. سعيدة سليمان د. زهير بوشملة	12	
التسويق الضريبي الإلكتروني كأسلوب مقترح للحد من التهرب الضريبي -دراسة حالة دولة مصر الشقيقة	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	د. سابق نسيمة د. بعيط أمال	13	
المقاربة بين المحاسبة والجبائية باستخدام تقنيات الضرائب المؤجلة في تقليص	جامعة المسيلة	د. رشيد عربيوة	14	

الفجوة بينهم	جامعة المسيلة	د. صالح زابي		
انعكاس المخاطر المترتبة عن الرقابة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة اقتصادية محل رقابة جبائية في اطار تحقيق محاسبي -	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	د. فتحة أميرة د. بن مهدي هادية	15	
فعالية الرقابة الجبائية في تحديد الوعاء الحقيقي للمكلف بالضريبة. دراسة حالة: مديرية الضرائب ولاية بسكرة	جامعة باتنة 1 جامعة بسكرة	د. صحراوي فارس ط.د. خيزار منصف	16	
المناقشة				

الجلسة الثانية بتاريخ: 2022/12/21			
من 08:00 إلى 13:00			
يمنح لكل متدخل (12 د) على الأكثر لعرض المداخلة			
مقرر الجلسة: د/ سمير بن براح		رئيس الجلسة: د/ عبد السلام فنغور	
الرقم	أسماء المتدخلين	الجامعة	عنوان المداخلة
17	د. صالح حميداتو ط.د. يوسف حنكه	جامعة الوادي جامعة الوادي	النظام الجبائي الجزائري والمشكلة البيئية بين الردع والتحفيز
18	د. خبيطي خضير	جامعة غرداية	واقع العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والقانون الجبائي في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2010-2022)
19	صبرينة خديري أ.ت.ع. عمر جنينة	جامعة تبسة جامعة تبسة	التمويل المحلي وإشكالية ضعف مداخل الجباية المحلية في الجزائر
20	د. خيري عبد الكريم ط.د. دويبي عبد	جامعة الجلفة جامعة الجلفة	دور التنسيق الضريبي الدولي في الحد من ظاهرة الازدواج الضريبي «الجزائر والدول الأسيوية نموذجا»

		الجبار	
الأرباح غير التجارية - دراسة تحليلية للنظام الجبائي المبسط، والتزامات الخاضعين وفق قانون المالية 2022-	جامعة الأغواط جامعة الأغواط	د. محمد دوة ط.د. فاتح جمافو	21
أثر الغش الضريبي على التحصيلات الضريبية	جامعة البليدة 2 جامعة البليدة 2	ط.د. هدي إيمان ط.د. زروق سمية	22
طرق الكشف عن التهرب والغش الضريبيين وأساليب مكافحتها	المركز الجامعي أفلو المركز الجامعي أفلو	ط.د. سالي محمد ط.د. مولود فتحي	23
دور التدقيق في التقليل من المخاطر الجبائية في الجزائر	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	ط.د. مالك رحماني د. عيسى بولخوخ	24
أساليب رفع مردودية الجبائية المحلية لتعزيز مالية الجماعات المحلية	جامعة المسيلة جامعة الأغواط	ط.د. سالي عبد الوهاب ط.د. خيراني حكيم	25
دور الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة بمركز الضرائب بالجلفة	جامعة الأغواط جامعة المسيلة	ط.د. عوان عز الدين ط.د. قاسم حدة	26
مساهمة التدقيق الجبائي في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية	جامعة البليدة 2 جامعة البليدة 2	أ. بن عودة أمال أ. كويدي محمد أمين	27
قراءة في اصلاح وعصرنة الادارة الجبائية الجزائرية	جامعة تبسة جامعة تبسة	د. مليكة مدفوني د. قدرى شهلة	28
حل إشكالية التباعد بين المحاسبة والجبائية في الجزائر - دراسة حالة للمؤسسة الوطنية لدباغة الجلود - جيجل-	جامعة باتنة 1 جامعة سكيكدة	د. قادة سليم د. حنان فنور	29
Le système comptable financier entre réalité économique et obligation juridique : analyse des écarts fiscal-comptables	ESC-Koléa	د. مولة أسيا	30
la comptabilité selon le SCF et la fiscalité : connexion ou déconnexion ?	جامعة نيزي وزو	د. وعراب علي	31

Pression et contentieux fiscal : Quel impact sur l'économie nationale	جامعة بجاية جامعة بجاية	د. مخموخ سكيينة د. عباس حرز الله	32
دور رقمنة النظام الجبائي في التحكم والحد من التهرب الضريبي - دراسة عينة لأراء موظفي قطاع الضرائب -	جامعة بسكرة جامعة عين تيموشنت	د. سعدي عبد الحليم د. مبسوط هوارية	33
تحديات عصرنة الإدارة الجبائية في ظل الإصلاحات الجبائية	جامعة البليدة 2 جامعة البليدة 2	ط.د. سفيان شعواوي ط.د. جمال الدين سيليني	34
دور الجباية المحلية في تكريس الحوكمة الضريبية في الجزائر	جامعة أم البواقي المدرسة العليا للمناجمت القليعة	د. علوان رمزي د. صابرة أمين	35
دور الحوكمة الجبائية في زيادة الإيرادات من الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2019-2009	جامعة البليدة 2	د. مولود بن لطرش	36
الأطر التشريعية لأنظمة الإخضاع الجبائي الجزائري	جامعة بسكرة جامعة بسكرة	د. علوي شمس نريمان أ.ت.ع. السبتي وسيلة	37
المناقشة			

المكان: القاعة B31		الورشة الثالثة: التدقيق	
الجلسة الأولى بتاريخ 2022/12/20			
من 13:30 إلى 17:00			
يمنح لكل متدخل (12 د) على الأكثر لعرض المداخلة			
مقرر الجلسة: أ.د/ بوسلمة حكيمة		رئيس الجلسة: د/ نجوى عبد الصمد	
عنوان المداخلة	الجامعة	أسماء المتدخلين	الرقم
L'analyse de la performance de la fonction « Audit interne » au sein de l'entreprise Cas : Groupe SNTR	المدرسة العليا للتجارة	د. شامي فاطمة الزهراء د. المعيوف سعيدة نعيمة	01

	المدرسة العليا للتجارة		
دور تدقيق التوظيف كأحد تطبيقات التدقيق الاجتماعي في اكتساب الموارد البشرية الكفؤة -دراسة حالة شركة الدراسات التقنية لولاية سطيف-	جامعة سطيف 1	د. جعفري أسماء أ.د. العايب عبد الرحمان	02
التطبيقات الجديدة للتدقيق الاجتماعي على ضوء المواصفات القياسية لمنظمة العالمية للتقييس	جامعة سطيف 1 جامعة سطيف 1	ط.د صحراوي رشيدة أ.د. العايب عبد الرحمان	03
واقع تطبيق التدقيق الاجتماعي في المؤسسات الجزائرية "دراسة ميدانية لآراء عينة من مراجعي الحسابات"	جامعة الطارف جامعة باتنة 1	د. أنور عيدة د. زين عيسى	04
التدقيق الاجتماعي كآلية لتحسين الأداء الاجتماعي -دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي مؤسسات التأمين الجزائرية-	جامعة قسنطينة 2 جامعة قسنطينة 2	ط.د/حداد مروة ط.د/نابتي هند	05
ممارسات التدقيق الاجتماعي ودورها في تحسين عملية التوظيف	جامعة قسنطينة 2 جامعة قسنطينة 2	د. مهدي شباركة د. أديب بلعابد	06
دراسة استكشافية حول توفر بيئة عمل شريك التدقيق وأثرها رفع جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر عينة من مكاتب التدقيق في الجزائر	جامعة الجلفة جامعة الجلفة	بن العربي عباس حاشي فايزة أم الخير	07
التدقيق المحاسبي الالكتروني ومساهمته في تحسين جودة القوائم المالية	جامعة بومرداس جامعة بومرداس	د. ربيعة صلاح موسى كاف	08
تحديات ومخاطر التدقيق الداخلي في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي	جامعة سكيكدة جامعة سكيكدة	د. محمد عبد الواحد د. عبد المجيد مزهود	09
مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة استطلاعية لآراء عينة من ممارسي المهنة في الجزائر-	جامعة قسنطينة 2 جامعة قسنطينة 2	ط.د. عكاشة حياة د. ساحلي كنزة	10
دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في ظل معايير التدقيق الدولية	جامعة بومرداس	ط. د . فقير نادية	11

قراءة في نتائج دراسات ميدانية سابقة في الجزائر	جامعة بومرداس	أ.د بلال شيخي	
دور التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر على ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية _دراسة حالة مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة_	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	ط.د. خالد صلعودة ط.د. خير الدين برو	12
دور محافظ الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على مستوى المؤسسات الاقتصادية	جامعة عنابة المركز الجامعي ميله	ط.د. بومنقار جهاد ط.د. بلعيد محمد	13
دراسة أثر تغير جودة التدقيق على إدارة الأرباح في السياق الدولي	جامعة باتنة 1 جامعة ام البواقي	ط.د. زروال سيف الدين ط.د. بوقول تقي الدين	14
المناقشة			

الجلسة الثانية بتاريخ: 2022/12/21			
من 08:00 إلى 13:00			
يمنح لكل متدخل (12 د) على الأكثر لعرض المداخلة			
مقرر الجلسة: د/ بوسلمة حكيم		رئيس الجلسة: د/ نجوى عبد الصمد	
عنوان المداخلة	الجامعة	أسماء المتدخلين	الرقم
مسؤولية مكافحة الاحتيال المالي لكل من مهنة التدقيق والمحاسبة القضائية ودور كل منهما في ذلك 3	جامعة الأغواط جامعة الأغواط	ط.د عبد المجيد بن العربي أ.د. سارة حدة بودربالة	15
إجراءات وأساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الاحتيال المالي	جامعة غرداية جامعة غرداية	ط.د. لعموري سلى ا.د. بن نوي مصطفى	16
دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية كأداة في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية في الجزائر: " دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين "	جامعة تيارت جامعة تيارت	د. حيرش عبد القادر د. روابة محمد	17
التحول من المراجعة اليدوية الى المراجعة الالكترونية وتأثيرها على مخاطر وجودة المراجعة	جامعة باتنة 1 جامعة الجلفة	ط.د. لباز مبروك د. بن عيسى بن علي	18
تقييم جودة المراجعة الخارجية القانونية في الجزائر- دراسة تطبيقية-	جامعة باتنة 1	د. أمال تخونوي	19

	جامعة ورقلة	د. خولة وقيس	
المعايير الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين ودورها في تحسين جودة مهنة التدقيق	جامعة باتنة 1 جامعة جيجل	د. لقويرة سمير د.حفاظ زحل	20
أهمية العلاقة بين لجان التدقيق وآليات الرقابة الداخلية والخارجية في تطبيق جيد لنظام حوكمة الشركات	جامعة سطيف 1	د. أحططاش نشيدة	21
التدقيق الخارجي في ظل تطبيق المعايير الدولية للتدقيق كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات	جامعة الجزائر 3 جامعة الجزائر 3	د. حليبي نبيلة د. بن بوريش رضا	22
دراسة نظرية تحليلية لدور لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري	جامعة سيدي بلعباس جامعة سيدي بلعباس	د.خيثري الخادم أ.د.لزرقي محمد	23
أهمية تفعيل دور لجان التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي	جامعة المدية جامعة المدية	ط.د. رزيقة مهدي ط.د. براهيم عمروش	24
قراءة على ضوء إصلاحات الحوكمة لدور ثالوث التدقيق في تحسين جودة الرقابة الداخلية	جامعة المدية جامعة سعيدة	د. زواق كمال د. محرز عبد القادر	25
دور آليات الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات	جامعة سكيكدة جامعة سكيكدة	ط.د. قرني هاجر ط.د هلة ليلى	26
دور لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات: دراسة لعينة من الشركات الماليزية	جامعة قسنطينة 2 جامعة قسنطينة 2	د.كليبات محمد أنيس د. واضح صالح	27
مساهمة لجان التدقيق في دعم إرساء حوكمة الشركات وتعزيز آليات تنفيذها - دراسة تجارب دولية-	جامعة بسكرة جامعة بسكرة	ط.د. ساره يمامي ط.د. نبيلة مخلوف	28
تبني معايير التدقيق الجزائرية (NAA) ودورها في تعزيز حوكمة الشركات بالجزائر	جامعة الطارف جامعة الطارف	د.سفيان بن قديدح د. عيسى رحيمي	29

واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائية	جامعة برج بوعريبيج جامعة برج بوعريبيج	ط.د. جغلول عماد الدين د. بهلولي نورالهدى	30
الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي- دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا-	جامعة سطيف 1 جامعة سطيف 1	د. نجوم قمازي د. ايمان عميرش	31
تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر في ظل القانون 01/10-دراسة تحليلية	جامعة سكيكدة جامعة الوادي	ط.د شبل آمال دنيا د. فوزي الحاج أحمد	32
المناقشة			

المكان: القاعة B32		الورشة الرابعة: التسيير المالي ومراقبة التسيير	
الجلسة الأولى بتاريخ 2022/12/20			
من 13:30 إلى 17:00			
يمنح لكل متدخل (12 د) على الأكثر لعرض المداخلة			
مقرر الجلسة: أ.د/ نعيمة يحيوي		رئيس الجلسة: د/ بومدين بروال	
عنوان المداخلة	الجامعة	أسماء المتدخلين	الرقم
مساهمة الآليات الحديثة لمراقبة التسيير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية	المركز الجامعي ميلة المركز الجامعي ميلة	د. حسينة تريش د. حمدي فلة	01
أهمية تحقيق التكاملين نظام التكاليف على أساس الأنشطة «ABC» وتقنية التكلفة المستهدفة «TC» في ظل البيئة التكنولوجية-دراسة تحليلية-	جامعة المسيلة جامعة خميس مليانة	د. وفاء جبلاحي د. فاطمة زهرة مداني	02
Le contrôle de gestion sociale, quels outils pour quels apports pour une entreprise ?	المدرسة العليا للتجارة	د. حموش أوشية ط.د شاوولي نريمان	03
أهمية التكامل بين إدارة الجودة الشاملة وتقنيات إدارة التكلفة كمدخل حديث لتحسين	جامعة خميس مليانة	أ.د حكيم خلفاوي	04

أداء منظمات الأعمال	جامعة خميس مليانة	أ.د خالد خالفي	
نظام التكلفة على أساس النشاط مدخل حديث لإدارة التكلفة: بولاية سطيفmallparkدراسة حالة فندق	جامعة سطيف 1	د. اليزيد ساحري	05
مساهمة نظام التكاليف على أساس المواصفات ABCII كأداة للتحكم في المواصفات الجمالية للمنتج - دراسة تطبيقية في مؤسسة GOURA EMBALLAGE لصناعة وتحويل الكارطون	جامعة باتنة 1 جامعة الوادي	ط.د متيجي رحيم ط.د خلايفة ربحانة	06
محاسبة التكاليف والتطورات الحاصلة في بيئة العمل	جامعة باتنة 1 جامعة بسكرة	ط.د لونيس يسرى ط.د بلحاج رفيق	07
دراسة مقارنة بين لوحة القيادة وبطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء للمؤسسات	جامعة باتنة 1	أ.د نعيمة يحياوي د. مريم يوسف	08
بطاقة الأداء المتوازن المستدامة كألية للقياس والإفصاح عن الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية- دراسة الحالة: مؤسسة الاسمنت بعين الكبيرة-SCAEK	جامعة سطيف 1	د. محمادي وليد	09
بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المسؤولية الاجتماعية للمنظمات	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	أ.د. محمد لطرش د. محمد حامدي	10
لوحة القيادة ودورها في تحسين العمليات التشغيلية في المؤسسة – دراسة حالة شركة الإسمنت SCIMAT الوحدة التجارية – توقرت.	جامعة باتنة 1 جامعة تيسمسيلت	ط.د رونق بوزيد ط. د مروان أولاد عبد الني	11
دور بطاقة الأداء المتوازن المستدامة في تقييم وقياس الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية	جامعة سطيف 1 جامعة سطيف 1	د. بن الشيخ مريم د. جعفر حمزة	12
تقييم أداء الصناعة الصيدلانية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن-دراسة حالة مجمع صيدال-	جامعة باتنة-1-	د. سمية بلقاسمي د. أمينة بلعيد	13
تطبيقات بطاقة الأداء المتوازن في البنوك – دراسة حالة متروبنك	جامعة البشيرالابراهيمي، برج بوعريرج جامعة سطيف 1	د. هباش سامي د. بونقيب أحمد	14

الجلسة الثانية بتاريخ: 2022/12/21

من 08:00 إلى 13:00

يمنح لكل متدخل (12 د) على الأكثر لعرض المداخلة

رئيس الجلسة: د/ بومدين بروال

مقرر الجلسة: أ.د/ نعيمة يحيوي

الرقم	أسماء المتدخلين	الجامعة	عنوان المداخلة
15	ط. د آمنة خليفي	المركز الجامعي تيبازة	دورالنسب المالية في تقييم أداء صناديق الاستثمار -دراسة حالة صندوق استثمار البنك الأهلي المصري-
16	ط.د زعباط مهدي د. زودة عمار	جامعة باتنة 1	متطلبات تصميم بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسة الاقتصادية من خلال اقتراح نموذج لبطاقة الأداء المتوازن للمديرية الجهوية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بقسنطينة
17	د. خان محمد ناصر د. مناني صبرينة	جامعة بسكرة	فعالية الأدوات الحديثة لمراقبة التسيير في مراقبة وتقييم الخطة الإستراتيجية نموذج بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة
18	د. نسيمة لعمراني	جامعة تيزي وزو	دراسة التأثير المباشر وغير المباشر لأبعاد بطاقة الأداء المتوازن باستخدام Smart pls في المؤسسات المتوسطة الجزائرية- دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات المتوسطة في ولاية برج بوعريج-
19	د. دغاس عزالدين د. بن يحي إبراهيم	المركز الجامعي بركة المركز الجامعي بركة	دور لوحة القيادة في تحقيق حوكمة المؤسسة
20	د. حسام كفايفي	جامعة المدية	دور لوحة القيادة المالية في تحسين أداء الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية -

دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر، فرع ولاية المدية			
Analyse des outils de la fonction contrôle de gestion cas d'INFRARAIL/Spa	جامعة المسيلة جامعة المسيلة	د. إلياس شوبار د. نورالدين نوي	21
أهمية الاعتماد على التقنيات الكمية في إعداد الموازنة التقديرية للتمويلات -دراسة حالة بملبنة الأوراس باتنة-	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	ط.د سلمى براكنة د. بومدين بروال	22
استخدام تقنية التنقيب في البيانات للتنبؤ بالمعلومات المالية "دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية والبناء"	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02	ط.د العيفة أصالة د. هدوقة حسيبة	23
تقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات التدفق النقدي دراسة حالة في مؤسسة التسيير الفندقي "سلسلة الأوراسي"	-جامعة سطيف1	د. بصير هدى	24
استخدام لوحات القيادة كمؤشرات لقياس والتنبؤ بالأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية	المركز الجامعي ميلة	د. عزي فريال منال	25
كفاءة استخدام البنوك لنماذج التنبؤ بمخاطر التعثر المالي للعملاء وفق أسلوب التحليل التمييزي - دراسة حالة مؤسسة مقترضة لدى بنك BDL	جامعة سوق اهراس	د. بن بوزيد سليمان د. طواف فاتح	26
réalité de la mesure de la performance par les tableaux de bord en algérie.	جامعة سيدي بلعباس	د. عباس مريم	27
تقييم الأداء المالي من خلال بطاقة الأداء المتوازن (المنظور المالي) -دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمنسوجات- وحدة أقمشة الشرق خنشلة	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	أ.د عيساني عامر ط.د بوروبة ام الخير	28
أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لشركات التأمين- دراسة ميدانية لشركات التأمين العاملة بولاية سكيكدة (IFRS 17). على مؤشرات الأداء المالي في	جامعة سكيكدة	د. سوسن زيرق ط.د صيد مريم	29
التكامل بين التحليل المالي والتحليل التنقيطي في التنبؤ بالفشل المالي - دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر	جامعة قسنطينة 2 جامعة قسنطينة 2	أ.د زهراوي عفاف ط.د عياشي يسرى	30

دور القوائم المالية في تحليل المؤشرات المالية - التطبيق على القوائم المالية لبيت التمويل الكويتي "بيتك" لسنة 2021-	جامعة قسنطينة 2	ط. د. لكحل فاطمة د فتيحة بوهرين	31
الانتقال من سوق المنافسة الاحتكارية إلى سوق المنافسة التامة من منظور تقييم الوضعية المالية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة بعد قرار التوسعة في ظل نماذج التنبؤ بالفشل المالي) نموذج Altman و Kida و Sherrod.	جامعة سطيف 1	د. ساحري اليزيد ط.د عمر بولحليب	32
المناقشة			

الجلسة الختامية: يوم 2022-12-21

من 13:15 إلى 13:45

إختتام أشغال الملتقى

قراءة التوصيات

كلمة ختامية لرئيس الملتقى



اثر العولمة على الجبائية و انعكاساتها على الوظيفة الجبائية في المؤسسة

الجبائية من المواضيع الاكثر تأثرا بالعوامل الفكرية والمذهبية والمقاربات التنموية والتحولات التكنولوجية وارتبطت بشكل كبير بطبيعة الدولة ودوره في الحياة الاقتصادية والبداية عبارة عن اداة مالية لتغطية نفقات الدولة الحارسة ، قبل ان تتطور ويتسع لدورها لتصبح الاداة الاكثر استخداما في تنفيذ برامج وسياسات التنمية الاقتصادية من خلال دعم النشاط الاقتصادي في ظل الدولة المتدخلة وتبلغ مستويات قياسية الى ان حدث ما يعرف بالكساد التضخمي مع مطلع السبعينات لتتيح الفرصة لمؤيدي اقتصاديات العرض للمطالبة بإعادة النظر في الاتجاه السائد عقب ازمة الكساد الكبير اللذين جسدوا فكرة اقتصاديات الطلب بإدخال اصلاحات جبائية تتماشى وهذا الاتجاه . ومن القضايا او العوامل المعاصرة المؤثرة في الجبائية نجد فكرة التنمية المستدامة و الثورة التكنولوجية والرقمنة ،حيث شكلت الجبائية البيئية الاداة الرئيسية والفعالة لمكافحة التلوث والمساهمة في بناء الاقتصاد الاخضر- وتحقيق التنمية المستدامة . وفي المقابل فان الجهود متواصلة لإيجاد الاسلوب الفعال لإخضاع المعاملات الرقمية في ظل ثورة تكنولوجية ورقمية والمساهمة في بناء الاقتصاد الرقمي ، وبالتالي يبقى موضوع اصلاح الجبائية من القضايا الغير منتهية بحثا عن التكيف واستيعاب هذه المتغيرات وهذا ما يطلق بالرهانات الجبائية التي تسعى كل النظم الضريبية

وفي الوقت الراهن شكلت العولمة كمذهب اقتصادي العامل الاكثر تأثير على الجبائية وامتدت تأثيراتها خارج اقليم الدولة لتأخذ بعدا دوليا من خلال الاثار السلبية لما اطلق عليه بالمنافسة الجبائية الضارة *dommageables* والعدوانية *abusives* الى جانب الانتشار الواسع الملاذات الضريبية التي تستقطب كل انواع الاموال القذرة في مقدمتها اموال التهرب الضريبي والفساد المالي و الاداري كل ذلك شكل تحديات جديدة للجبائية على المستوى العالمي كما ساهمت العولمة في وخلق بيئة جديدة استغلت من طرف المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات و الدخول في ممارسات جديدة مستغلة للخيارات الجبائية التي يوفرها المحيط الجديد وانتشر-مصطلح الترشيح الجبائي *optimisation fiscale* في ظاهره البحث عن تخفيف العبء الضريبي وفي واقعه و جوهره ممارسات يصعب والتميز بين ما هو شرعي وغير شرعي وهكذا اضيف للجبائية مصطلحات جديدة لم تحديد مضامينها ومعالمها ومنها¹ مثل تجنب الضريبة

- | | |
|--------------------------------|---|
| évitement fiscale | ➤ كبديل للتهرب و الغش الجبائي |
| Optimisation fiscale | ➤ من الترشيح القانوني و الشرعي (|
| Optimisation abusive | ➤ الترشيح العدواني الغش الضريبي |
| Escroquerie fiscale | ➤ الاحتيال الضريبي |
| Blanchissement d'argent fiscal | ➤ تبييض اموال الضرائب من خلال الملاذات الضريبية |

وكان لهذه الممارسات عبئا اضافيا على الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية .
الجبائية من مهام وظيفة المالية والمحاسبة تتطلب التحكم في التزاماتها من خلال التصريحات .

¹ la gestion fiscal

الجباية من المواضيع المتعددة الجوانب و التخصصات الى جانب ابعادها ومستوياتها اذ يتم تناولها على المستوى الكلي حيث ان النظم و السياسات الضريبية جزء مدمج في النظم و السياسات الاقتصادية التي تبحث في حل مشكلات التنمية و بناء الاقتصاد الكلي.

ومن جهة اخرى فان موضوع الجباية يشكل اخصاصا على المستوى الجزئي لان الخاضعين للضريبة هم افراد و مؤسسات و جب معرفة كيفية تنفيذ التزامات الجبائية المحددة بنصوص قانونية وفق قواعد و اساليب و اجراءات جبائية مستعينة بالقواعد المحاسبية لتحديد اوعية الضرائب . و جب على الخاضعين للضريبة مواكبة هذه التغيرات ذات الوجة المختلفة للتحكم في الوظيفة الجبائية التي ازدادت رهاناتها مع تغير العوامل المحيطة بها نحاول في هذه الورقة تحليل اثار العولمة على الجباية و انعكاساتها على الوظيفة الجباية للمؤسسة من خلال الاجابة على الاسئلة التالية:

- ما هي خصائص الانظمة الضريبية في ظل تطور دور الدولة ؟
- ما هي تأثيرات العولمة على الجباية و انعكاساتها على الجباية الدولية ؟
- ما هي انعكاسات العولمة في الوظيفة الجبائية للمؤسسة ؟
- ما هي عوامل تفعيل الوظيفة الجباية في المؤسسة الاقتصادية ؟

المحور الاول : علاقة الجباية بدور الدولة

ارتبطت الجباية ارتباطا وثيقا بتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والتي رسمها الفكر الاقتصادي بداية من الكلاسيك مرورا بالمدرسة الكنزية الى الكلاسيك الجدد و اخيرا الليبراليين في زمن العولمة اولا : الدولة الحارسة و الجباية الحيادية (القرنين الثامن و التاسع عشر) الفكر الكلاسيكي الرافض لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جعل دور الجباية يقتصر على تغطية نفقات الدولة

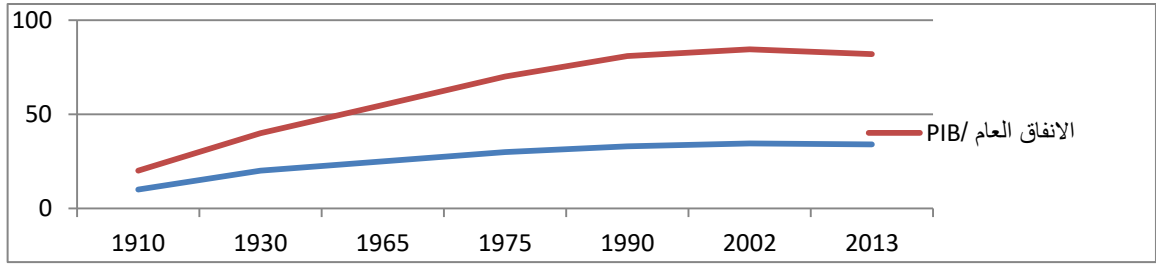
ضمن اطار ضيق لا يتجاوز وظائفها السيادية. ومع ذلك فان بصمة ادم سميت من خلال قواعد الضريبة تشكل مساهمة علمية حقيقية .

ثانيا: الدولة المتدخلة و الضريبة الوظيفية (بعد ازمنة الكساد الكبير)

حين فشلت اليد الخفية في ضمان الاستقرار و التوازن الاقتصادي ظهرت افكار كينز تنادي بحتمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاعتماد على الطلب الفعال لتحريك الاقتصاد و توسعت الدول في الانفاق العام و رافقها توسع في فرض الضرائب و الرفع من معدلاتها لتلبية احتياجات المالية كما بدا استخدام الضريبة لدعم النشاط الاقتصادي و تحقيق الاستقرار التوازن عبر الاستخدام الموجه للجباية حسب الوضعية التي يعيشها الاقتصاد . كما ساهم انصار كينز في التأصيل النظري لوظائف الدولة من خلال تحديد

ثلاث وظائف (التخصيصية - التوزيعية و الاستقرارية) كما تعاضد دورها في المجال الاجتماعي من خلال التكفل بجوانب كبيرة من حياة الافراد لتكتسب صفة (دولة العناية) (L'état providence)

الشكل (1) يوضح تطور مستوى الانفاق العام و الإيرادات العامة بالنسبة للنتائج القومي اي (النشاط المالي للدولة الذي يعكس تطور مكانتها و دورها في الاقتصاد .



تطور الانفاق العام ومعدل الاقتطاع الضريبي في دول متقدمة خلال الفترة 1910-2013 من الرسم البياني يتضح ما يلي :

- لم تتجاوز الانفاق العام نسبة 20% في بداية القرن ليصل الى 50% في منتصف القرن وبلغ 80%.
- نفس الاتجاه اخذه معدل الاقتطاع الضريبي (مستوى الجباية) من 10% سنة 1910 وصلت الى 30% سنة 1975 وتجاوزت 35% ابتداء من بداية القرن .

ثالثا: الاصلاحات الجبائية بعد ازمة الكساد التضخمي بع 1970 (المبررات - المرجعية - المحتوي 1-3 المبررات

بعد ازمة 1970 استغل الليبراليون فرصة الفشل الاقتصادي للسياسات المطبقة منذ اكثر 40 سنة ليحملوا مسؤولية ذلك الى التدخل الواسع للدولة ذات المرجعية الكنزية . وطالبوا بإعادة النظر في هياكل المالية العامة وفي مقدماتها السياسات الضريبية. و من اهم مبررات الاصلاح الضريبي :

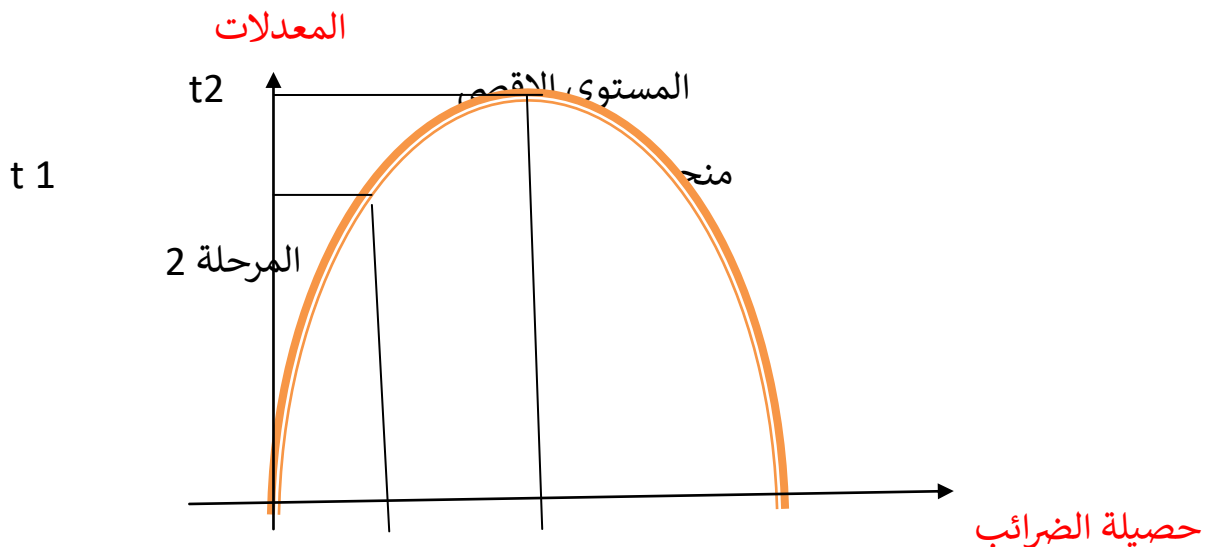
- جباية ثقيلة غير متجانسة (العبء الضريبي يتراوح بين 25% و 45% من الناتج المحلي)
- اصبحت الجباية مصدر للتشوهات الاقتصادية Sources de distorsions fiscales

عندما تغير الجباية من عمل اليات السوق فان تأثيرها يكون على تخصيص الموارد .

2-3-2 المرجعية

رفع شعار (ضرائب اكثر تقتل الضريبة (Trop impôt tu l'impôt) . بالرغم ان الفكرة قديمة حيث سبقه اليها Bâtis Say عندما قال (الضريبة المفرطة تدمر قاعدتها) إلا ان احياها من طرف ارثير لافر (Artur Laffer) لقيت صدى واسع نجاحا اعلاميا و شعبيا نظرا لبساطته و سهولة فهمه خاصة انه يدعو لتخفيف الجباية و تخفيض معدلاتها .

فكرة منحني لافر : يحدد العلاقة بين معدلات الضريبة و حصيلتها.



الشكل رقم: 1 منحني لافر العلاقة بين معدل الضريبة و حصيلتها

العلاقة بين المتغيرين تمر بمرحلتين :

مرحلة 1: تكون العلاقة طردية وموجبة عندما تزداد معدلات الضرائب تزداد حصيلة الضرائب. و بمعدل متناقص الى ان تنعدم الزيادة .

مرحلة 2: تتحول العلاقة بينهما الى علاقة عكسية و ان زيادة معدل الضريبة يؤدي الى انخفاض الحصيلة .

وتفسير هذه الحالة ناتج عن الاثر التحفيزي للعمل. في البداية فان اي زيادة في معدل الضريبة يتم تعويضه بزيادة حجم العمل ' (اثر الاحلال) اما في المرحلة الثانية يصبح الفرد يفضل الراحة عن العمل للمحافظة على دخله عند مستوى معين (اثر الدخل)

3-3: محتوى واتجاهات الاصلاح الضريبي

اعتمد على ثنائية: (الفعالية و الحياد) للحد من التشوهات الناتجة من تأثيرات الجباية في البيات عمل السوق

من اولى الدول التي باشرت اصلاحات جباية ثم تبعتها بقية المتقدمة منها و المتخلفة في موجة اصلاحات نجد :

- في سنة 1981 قامت الولايات المتحدة بإصلاحات ضريبية عرفت باسم قانون ضريبية استرداد الاقتصاد.

The economy Recovery Tax Act (E.R.T.A)

- وتبعتها بريطانيا سنة 1979 في عهد تاتشر و جون مايجور باسم (Tax Reform Act (T.R.A) (قانون الاصلاح الضريبي)

خلال الفترة 1990-2002 ظهرت موجة من الاصلاحات الضريبية مست او شملت بقية الدول ارتكزت على المحاور التالية "

- تقليص معدلات و تقليص دائرة الاعفاءات
- اعتماد اساليب جديدة في معاملة الدخل (flat tax) و Dual Income Tax (DIT)
- تعميم تطبيق الرسم على القيمة المضافة
- اعادة توزيع حصيلة الضرائب لصالح الجماعات المحلية
- محاولة تطوير الضرائب البيئية

ثالثا تأثير العولمة على الجباية

العولمة : مبادئ و البيات و اهداف لا بد ان يكون لها تداعيات على الانظمة و السياسات للدول . لذلك لم تمر عشرية على ظهورها حتى بدأت دول و شعوب العالم تجني تداعياتها و اثارها في مختلف جوانب الحياة السياسية و الاجتماعية و لكن الجانب الاقتصادي اكثر وضوح من غيره لان ما تطرحه من مبادئ و البيات تصب في الجانب الاقتصادي . حين تتبنى العولمة الليبرالية كمذهب لها

3-1- نتائج تطبيق الفكر اللبرالي على الجبائية

دخلت الدول في دوامة تخفيض معدلات الضرائب لدرجة قصد استقطاب رؤوس الاموال المتحركة التي تبحث عن المناخ الاكثر ملائمة جبائيا ونتج عنها ما يعرف بالمنافسة الضريبية الضارة على مستوى الاقليمي - العصف بمسار التنسيق والتعاون الضريبي الذي بذلت فيه المنظمات الاقليمية جهدا معتبرا خاصة الاتحاد الاوروبي الا مسار العولمة نسف كل الجهود المبذولة لإزالة الفوارق بين النظم الضريبي . وتعتبر سنة 2013 عاما مهما بالنسبة للجبائية من خلال تناولها في النقاشات الرسمية (وتنكشف بذلك تناقضات مسار العولمة و تبنيها لعملية التحرير المالي وترك عمليات الضبط للسوق و ابعاد دور الدولة

اقرار الدول ان المنافسة الضريبية مشكلة عالمية

اصبحت هذه القضايا تشكل انشغالات المهتمين بشؤون الجبائية انشأت لجان متخصصة للبحث عن حلول لها منها لجنة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعرف (بمجموعة التدخل المالي الدولي) GAFI وخرجت بتوصيات اهمها ان المنافسة الضريبية مشكلة عالمية وحلها اتعاون دولي على مستوى النظم الضريبي :

- 1 تقلص الوعية الضريبية : بفعل رفع الحواجز امام حرية التبادل ازدادت حركية رؤوس الاموال - واليد العاملة و التي اثرت بشكل كبير على الوعية الضريبية . وأطلق على هذه الظاهرة بانجراف الوعية الضريبية (l'érosion de l'assiette fiscale) و الحقت اضرارا بمالية الدول الاخرى .
 - 2- خلق تشوهات في الانظمة الضريبية : من خلال اعادة توزيع العبء الضريبي بين الوعية المختلفة وأصبح عنصر العمل يتحمل العبء الاكبر بينما اصبح عنصر راس المال لا يتحمل إلا القليل وهذا ما يمس بمبادئ وقواعد الضريبية المتعارف عليها و هي قاعدة العدالة
 - 3 - جمدت سياسات التنسيق والتعاون والتوحيد الضريبي ا سعت التكتلات الاقليمية مثل الاتحاد الاوروبي في ميدان الجبائية التي شرع فيها مع بداية بناء الاتحاد الاوروبي خاصة وأنها وجدت من يدافع عنها الاتجاه من منطلق الحرية وترك المنافسة تحقق التوازن الطبيعي للأنظمة والوصول الى الانظمة المثلى استنادا لمنطق المنافسة الاقتصادية التي تحقق التخصيص الامثل للموارد وان التوازن الاقتصادي يتحقق بفعل حرية المنافسة .
- البداية على تحديد و حصر التدابير الجبائية التمييزية او التفضيلية و حتمية التوصية بإزالتها او الغائها من التشريعات الجبائية

ثالثا : نمو الملاذات الضريبية وتحكمها في النظام المالي العالمي

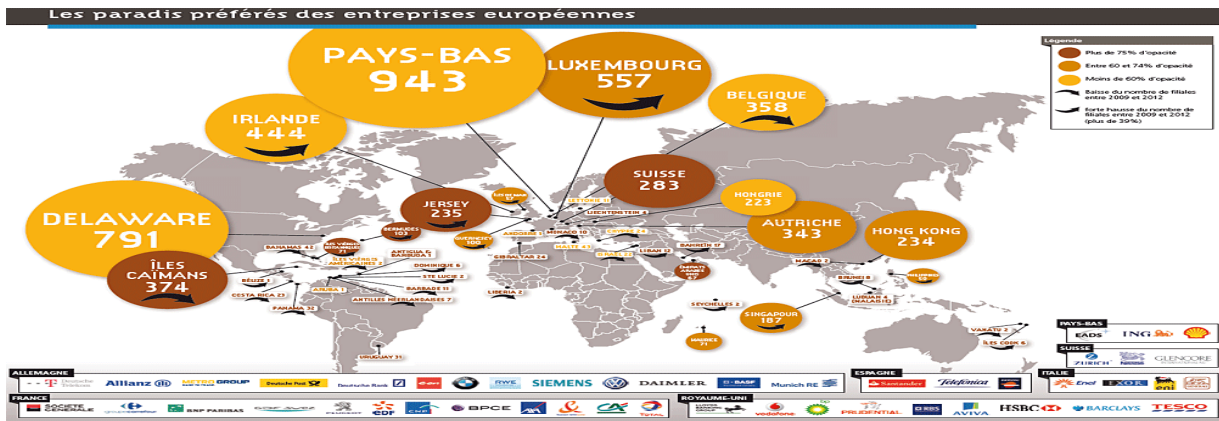
لم تقتصر انعكاسات العولمة على فرض منطق المنافسة بل وفرت المناخ الملائم لنمو وتكاثر ما يعرف بالملاذات الضريبية التي تزايد عددها - وتوسع حجم نشاطها - وتمدت مجالها الجغرافي وعظمت مكانتها من خلال حجم الاموال المتداولة وأصبحت مؤثرة تأثيراتها مدمرة على استقرار النظام المالي العالمي وكانت السبب المباشر لازمة المالية لسنة 2008 .

لماذا الملاذات و من يستفيد منها :

- يستند الى فكرة المنافسة باعتبار ان الامر يتعلق بمن يقدم اقل في مجال الاخضاع الضريبي قصد استقطاب اكبر حجم ممكن من رؤوس الاموال الاجنبية .
- فتح المجال للشركات المتعددة الجنسيات لتطبيق هواتها للتخلص من الضرائب تحت مسمى الترشيد الضريبي الشركات المتعددة الجنسيات تعشق الملاذات الضريبية(1)
- وتؤكد الكثير من الابحاث والدراسات ان اسعار التحويل هي اهم اسلوب للتلاعب بالنتيجة (2)
- يجاد صيغة او اسلوب معين لإخضاع الشركات المتعددة الجنسيات مركزا على اجبار الشركات على اعداد حساباتها الموحدة وفق المعايير الدولية ومراقبة اسعار التحويل بصرامة

. Mondialisation : les multinationales adorent les paradis fiscaux Christian Chavagneux
Alternatives Economiques n° 272 - septembre 2008

خريطة الملاذات الضريبية في العالم .



الجدول رقم 01 : توزيع الملاذات حسب النشاط المهيمن او الغالب

القارة	البلد	الملاذ التابع له	النشاط الغالب
اوروبا	بريطانيا	جزر فرجين-جزر الكرايب	ادارة الثروات المنهوبة - مركز لصناديق لتحوط
اوروبا	فرنسا	امارة موناكو	مخصصة للصفوة من الاوروبيين
اوروبا	لوكسمبورج	لوكسمبورج	للشركات الراغبة في التهرب الضريبي
اوروبا	سويسرا	سويسرا	اكبر مركز لإدارة الثروات وأموال التهرب
امريكا	الولايات المتحدة	فلوريدا نيفادا- ديلاوار	ادارة العمليات المصرفية و صناديق التحوط
اسيا	الصين	هونك كونج	اكبر مركز لإنشاء شركات الاوف شور
اسيا	ماليزيا	ماليزيا	تدير اموال كبيرة من اسيا
اسيا	دبي	دبي	تطمح ان تكون سويسرا العرب

ثالثا: مصادر اموال الملاذات

بالملاذات الضريبية مواقع لتجميع اموال من مصادر مختلفة يمكن ترتيبها في اربع اصناف كبرى.

- المبالغ المتصلة بالفساد المالي (الاختلاسات او الرشوة)
- المبالغ المتصلة بأنشطة إجرامية، (التهريب - السلاح - المخدرات)
- المبالغ المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الكلاسيكي.
- اموال التهرب الضريبي .
- الجدول رقم 2 : تركيبه الانشطة غير الشرعية

رؤوس الاموال في الملاذات الضريبية	5000 مليار دولار
أنواع الأنشطة الإجرامية	1000 مليار دولار
تجارة وتهريب المخدرات :	من 500 إلى 750 مليار دولار
- تجارة الأعضاء البشرية البشر	20 مليار دولار
التجارة المخفية تقدر تهريب المنتجات الممنوعة باتفاقيات دولية تجارة الأعضاء البشرية أكثر ربحا و اقل خطرا	4 ملايين شخص في العام منه 1 مليون في تجارة الجنس

على مستوى المؤسسات الاقتصادية وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات :

كشفت الازمة المالية لخريف 2008 عن فضائح بالجملة حول ممارسات مالية وجبائيه كان بطلها مسيرين لشركات كبرى مثل lux letters سنة 2014 و 2021 وتكشف عن اشكالية الشفافية المالية والجبائية .

وفتح المجال لنقاش واسع حول قضايا جبائية جديدة وحول تبادل المعلومات و التعاون بين الادارات الجبائية وإدخال الرسم على المعاملات المالية . وتركز النقاش حول اشكال التسيير الجبائي حين اصبحت الخيارات متاحة امام الشركات الكبرى مما خلق المجال واسعا لتعدد اشكاله بين ما يعتبر شرعيا ومشبوها او مجرما .

- الترشيد الشرعي و الترشيد (Optimisation fiscale)
- الترشيد المشبوه Optimisation abusive
- التهرب الضريبي fraude fiscale)
- الجرم الضريبي Escroquerie fiscale)
- غسيل الاموال Blanchissement d argent من خلال الملاذات الضريبي .

ثانيا : فكرة التنمية المستدامة التي جعلت من الجباية البيئية الاداة الاكثر اهمية في محاربة التلوث معتمدة على قاعدة (الملوث هو الذي يدفع الضريبة) (Le pollueur qui paye l'impôt) كما انها اداة تصحيحية الانشطة ذات الاثار الخارجية ويمكن استخدام النظم الضريبية لتحسين الرفاهية من خلال ضبط اختلالات السوق . كما يمكن تخفيف الاعباء الضريبي في الانشطة ذات المردود الاجتماعي المرتفع مثل التكوين و البحث العلمي كما يمكن رفع معدلات الضرائب التي يمكنها ان تحقق منافع في التقليل من تشوهات السوق .

. وبذلك فان الجبائية البيئية احد الادوات الهامة التي تساهم في بناء وتجسيد فكرة الاقتصاد الاخضر

2- شكلت الثورة التكنولوجية متغيرا اساسيا اثر بشكل عميق على الجباية و الاجتهاد مزال متواصلا على المستوى الفكري و النظري و التطبيقي لإيجاد الاساليب المثلي لإخضاع المعاملات الرقمية خاصة التجارة الالكترونية وقد اقترحت فكرة تطبيق ضريبة bit على المعاملات التجارية ذات الطابع الرقمي بالاعتماد على التدفق الرقمي نجاحها يعتبر اضافة لبنة في بناء الاقتصاد الرقمي .

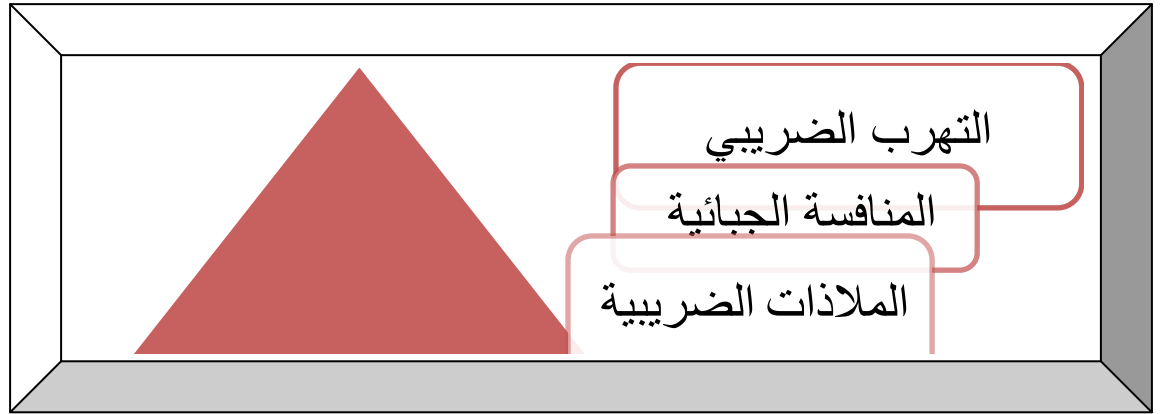
اغلب الدراسات لموضوعات الضرائب و الجباية لها علاقة بالاقتصاد الكلي حيث تتناول باعتبار الانظمة و السياسات الجبائية جزء مدمج في النظم و السياسات الاقتصادية حيث تتكفل بتوفير الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة كما تطورت وظائفها لتصبح في ظل الدولة المتدخلة الاداة الرئيسية لتنفيذ وظائف الدولة بداية بتخصيص الموارد من خلال دعم الانشطة الاقتصادية ذات الاولوية بالتدابير التمييزية للاستثمار والإنتاج وحتى الاستهلاك كما تستخدم في إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية بتطبيق مظاهر التشخيص الضريبي حسب الفئات المختلفة وأخير المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الجباية التصحيحية. وان من نتائج هذا التوجه ارتفاع مستوى الجباية او معدل الاقتطاع الضريبي الى مستويات قياسية خاصة في الدول ذات التوجه الاجتماعي حيث قاربت نسبة الاقتطاع الضريبي 50 "من الدخل القومي .

وعقب ازمة الكساد التضخمي في بداية السبعينات ارجع الكثير اسباب هذه الاختلالات في عمل اليات السوق الى الدور المتزايد للدولة في ظل الفكر الكينزي و ترجمت ردود الفعل على المستوى الجبائي في طرح سياسات و برامج جديدة للإصلاح الضريبي بملامح و توجهات جديدة ومن اهمها اصلاحات ريغان و تاتشر في بداية الثمانينات

وظهور العولمة و الثورة التكنولوجية وفكرة التنمية المستدامة ظهرت تحديات و رهانات جديدة حيث فرضت العولمة منطقها اللبرالي في اصلاح الجباية من خلال تخفيف الاعباء الجبائية وتخفيض معدلات الضرائب الي درجة جعلت الدول في سباق تنافسي فيعرض و تقديم اقل المعدلات و أدخلت الدول فيما يعرف بالمنافسة الجبائية الضارة التي اصبحت تشكل اهم تحدي للأنظمة الضريبية على المستوى العالمي ولم تكن الدول النامية بعيدا عن هذه التحولات مع سقوط جدار برلين محدثة اصلاحات عميقة على اقتصادياتها مست كل الجوانب الهيكلية و المالية و النقدية

لم تمر عشرية على ظهورا لعولمة حتى بدأت دول و شعوب العالم تجني تداعياتها و اثارها في مختلف جوانب الحياة السياسية و الاجتماعية ، و لكن الجانب الاقتصادي كان أكثر وضوحا من غيره لان ما تطرحه العولمة من مبادئ واليات واهداف يغلب عليه الطابع الاقتصادي . فحين تتبنى العولمة اللبرالية كمذهب لها (1) و التي تدعو الى تحرير قطاعات النشاط الاقتصادي (القطاع التجاري و المالي بتحرير الأسعار و سعر الصرف) و ازالة جميع الحواجز و العوائق امام حركة السلع و رؤوس الاموال و اليد العامل و الاعتماد على السوق آلية لتنظيم الاقتصادي و تحجيم دور الدولة ، و عبر تعميم نماذج و انماط و معايير تسيير موحدة في ميادين مختلفة (معايير المحاسبة - معايير التدقيق انماط لاتفاقيات و التفاهات و الاشتراطات) . و قد اعتمدت في تنفيذ و انجاز هذه المهام عبر المنظمات و الهيئات الدولية في مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد الدولي والهيئات غير الحكومية . غاياتها النهائية التمكين للقوى المسيطرة عالميا على تقييد حرية الدول في الحركة لدرجة المساس بسيادتها. ومن اهم السياسات التي تأثرت بالعولمة السياسة والأنظمة الضريبية .

ذلك ان رفع الحواجز امام حرية انتقال رؤوس الاموال جعل الدول تدخل في سباق متواصل من اجل الظفر بنصيبها من الاستثمارات الاجنبية او تثبيت مواردها والحفاظ على ثروتها القومية . ومن اجل ذلك اصبحت الدول تقدم التحفيزات المتتالية لتحقيق هذا الغرض و في مقدمتها الامتيازات الضريبية . واتجهت سياسات التحفيز الى مزيد من التخفيضات في الضرائب وصلت الى درجة الاعفاء التام ، كما لجا البعض الى و تدابير جبائية امتدت تأثيراتها الى الدول الاخرى (مثل التمييز بين المقيمين و غير المقيمين في المعاملة الضريبية وبعض الدول لجأت لتطبيق ما يمكن تسميته بالضريبة السالبة . وبذلك تكون الدول قد دخلت في سباق شعاره الاقل (عرضا جبائيا) وهذا ما اصطلح على تسميته بالمنافسة الجبائية الضارة



تحديات الجبائية على المستوى الدولي

1 التهرب الضريبي

تشير الاحصائيات الدولية ان التهرب الضريبي يمثل ما بين 5% الى 25 % من الإيرادات الجبائية الممكنة في الدول المتطورة و بين 30 % إلى 40 % في الدول الأقل تطورا

2- نشأة المنافسة الضريبية : (La concurrence fiscal damageable) من نتائجها

Les trois axes de la réforme fiscale - .

1. Augmenter la collecte de l'impôt, réduire les exonérations et dépenses fiscales et étendre l'assiette.
2. Refonte de la fiscalité locale.
3. Economies budgétaires et identification de sources de recettes transistorizes

Henri Sterdniak Les réformes fiscales en Europe 1992-2000 revue de l' OFCE 2003/4 n

كما شكلت الثورة الصناعية متغيرا هاما اثر بشكل شمل جميع جوانب الحياة المعاصرة ومنها النشاط الاقتصادي عامة و التجارة خاصة التي اصبح تتم عبر وسائط رقمية باليات و خصائص تختلف كثيرا عن التجارة التقليدية مما جعل المهتمين بالجبائية بضرورة البحث عن اليات جديدة لتجاوز او استيعاب مشكلات العصر ا آلية التجارة الإلكترونية التي تعمل عبر الانترنت وغيره من تقنيات الاتصالات الحديثة متجاوزة حدود الدول ومتخلية عن ضرورة

الوجود المادي للبائع أو من يمثله في دولة المستهلك ومهددة الإيرادات الضريبية للعديد من الدول وخاصة النامية منها، والتي من المتوقع أن تخسر الكثير من هذه الإيرادات إذا ظلت قواعدها الضريبية التقليدية هي المطبقة على هذا النوع الجديد من مزاوله النشاط وتحقيق الدخل.

إن عدم الوجود المادي للمؤسسات وصعوبة متابعتها ورقابتها إداريا يصعب تحديد سيادة الدولة الضريبية على التجارة الالكترونية بسبب غياب الصلة أو ضعفها بين عناوين الانترنت والمواقع الجغرافية إذ ليس من الصعب على مؤسسة أن تسجل عنوانا بريدي أو موقعا الكترونيا في دولة معينة بينما تكون إقامتها في ثانية وتزاوول نشاطها في دول أخرى. وحتى عندما يكون هناك ارتباطا بين الموقع الالكتروني للمؤسسة والدولة فمن الصعب إثبات أن المؤسسة قد زاولت النشاط بالفعل من خلال هذا الموقع في هذه الدولة وليس من مكان آخر في دولة أخرى².

ج- تحديد الدولة مصدر الدخل بالنسبة لقاعدة المصدر في تقرير سلطات الإخضاع الضريبي فإن الممول يخضع للضريبة في بلد ما طالما أن مصدر إيراداته أنشطة يتم ممارستها داخل الحدود الإقليمية والجغرافية لتلك الدولة بغض النظر عن جنسية الممول أو محل إقامته. وفي غالبية الدول فإن قاعدة مصدر الدخل تعد من أكثر المعايير والقواعد الضريبية شيوعا واستخداما³.

يمكن أن يتأتى الدخل في إطار التجارة الالكترونية من نشاطات تتم في مناطق أو بلدان مختلفة كأن يتم إبرام العقد في دولة ويتم إتمام باقي العملية في دولة، أو دول أخرى، ويترتب عن هذا صعوبة في تحديد مصدر الدخل مما قد يترتب عليه تنازع الدول في تحديد سيادتها الضريبية على دخل تلك المؤسسات وبالتالي فرض ضرائب عليها، وهذا ما يجعلها عرضة لفرض ضرائب عليها من دول مختلفة على نفس النشاط، وهو ما يسمى بالازدواج الضريبي⁴.

د- اختلال واحد من أهم مبادئ السياسة الجبائية وهو العدالة ويتجلى هذا الاختلال في كون بعض المنتجات التي يتم تداولها عبر التجارة الالكترونية مثل المجالات، الأشرطة الصوتية أشرطة الفيديو، الكتب تكون في منأى من أي حواجز جمركية، أو ضريبية على خلاف المنتجات المماثلة التي

² - (رمضان صديق محمد، مشكلات الضريبة على دخل التجارة الالكترونية والحلول الممكنة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثالث، سبتمبر 2002، ص: 257.

³ - سعيد عبد العزيز عثمان المعاملة الضريبية لدخل التجارة الالكترونية، مؤتمر التجارة الالكترونية الآفاق والتحديات، 25-27 جويلية 2002، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 14. (*-) تشمل هذه البيانات اسم الممول، عنوان منشأته، إقامته، بيانات الصفقات أو المعاملات المبرمة بيانات عن المتعاملين.

¹ - رمضان صديق محمد، مشكلات الضريبة على دخل التجارة الالكترونية والحلول الممكنة مرجع سابق ص.ص: 262-272.

تعتبر الحدود بالطريقة التقليدية عبر نقاط العبور الجمركية العادية، وتخضع للضرائب والرسوم التي يفرضها البلد المستقبل أو المصدر⁵.

Le en réduisant les distorsions des comportements économiques dues à la taxation de l'épargne et des activités d'entreprise ;

- en établissant un meilleur équilibre entre l'efficacité et l'équité dans l'imposition du travail et de la consommation ;
- en améliorant l'efficacité du recouvrement de l'impôt et l'application des dispositions fiscales ainsi que l'attribution des pouvoirs fiscaux aux collectivités territoriales

- الإستراتيجية والتصورات - للبعد الاقتصادي للجباية

- إعادة النظر في اساليب التحفيز الضريبي (- عدم فعالية بعض اساليب التحفيز الضريبي).
- محاولة تأطير وإدماج القطاع غير الرسمي .
- إيجاد محيط و مناخ ملائم لدعم النشاط الاقتصادي و تطوير المؤسسات .

ثالثا- ترقية الحوكمة و التحديات المستقبلية خاصة المنافسة الضريبية. الملاحظ في السنوات الاخيرة التركيز على موضوع الحوكمة التي شملت كل اغلب المؤسسات السياسية منها و الاقتصادية و العمومية و اغلب الدراسات تشير الى اهمية الحوكمة الجبائية وخاصة الادارة الضريبية في الدول النامية التي يبدو انها المعرقل و المشكلة الرئيسية التي تقف حجرة عثرة امام نجاح أي اصلاح ضريبي و الدليل على ذلك ان مجموعة من الدول النامية ناشات منظمة اقليمية تعرف ب

ويمكننا تلخيص برنامج الاصلاح الضريبي المقترح من طرف المؤسسات الدولية في النقاط التالية:

- تنقيح الاعفاءات الضريبية بما يخدم برامج التنمية وإلغاء ما يتعارض مع سياسات التثبيت .
- استبدال الضرائب النوعية بالضرائب العامة التي تشمل اغلب الدخل تطبيقا لمبدأ توسيع الوعاء ؛
- فرض معدلات ضريبية معتدلة على أرباح الشركات - تخفيض المعدلات ؛
- تخفيض الرسوم الجمركية لمسايرة تحرير التجارة الخارجية خاصة ذات الطابع الحمائي؛
- رفع معدلات الضريبة على الاملاك العقارية ؛
- اعتماد الرسم على القيمة المضافة بمعدلات محدودة ؛
- تخفيف الضرائب على القطاع الخاص الوطني والأجنبي بما يخدم عملية تحفيز وجذب الاستثمارات .
- اصلاح الادارة الضريبية وتحديث اجهزة الرقابة والتحصيل وحوكمة الجهاز الضريبي الذي يمكنه من العمل في شفافية وعدالة تمكن من زيادة مردود الضريبة.

⁵ - مرازقة صالح، تطور السياسة الجبائية في الجزائر دراسة تحليلية ومستقبلية، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2003، ص: 229.

الوظيفة الجبائية أصبحت الجباية متغيرا أساسيا في المؤسسة

حيث ان كل عملية او نشاط او فعل تقوم به المؤسسة إلا وينتج اثارا جبائية مما ما ادي الى توسع تعاضم المهام الجبائية من خلال المهام الجديدة في المؤسسة الاقتصادية في ظل التحديات الجديدة

مقدمة

لم يعد الامر يقتصر على تنفيذ الالتزامات المحاسبية و الجبائية من خلال التصريحات الجبائية ومسك المحاسبة بل ازدادت المهام و توسعت بفعل المخاطر الناتجة عن الرقابة الجبائية و ما يتبعها من تعديلات و تصحيحات ترهق الوضع المالي للمؤسسة كل ذلك جعل من التدقيق في مصادر الاخطار الجبائية امرا ضروريا . ومن جهة ثانية فان الخيارات التي تطرحها القوانين الضريبية عبر مجالات من مختلفة للإخضاع الضريبي دفع مسئولي المؤسسات الى الوقوف عندها و اختيار الافضل منها لتخفيف العبء الجبائي ومن تم نشأت وظيفة التسيير الجبائي . وأمام التغيرات المتسارعة لمحيط المؤسسة مثل العولمة جعل من هذه المهام الجبائية المعقدة وظيفة كاملة الاركان ضمن الهيكل الوظيفي و ازدادت مسؤولية المشرفين عليها لتشكّل رهانا حقيقيا يجب كسبه على الصعيد التنظيمي و الوظيفي من خلال التحكم :

- 1 -بالتركيز على حالة الاخطار الجبائية من خلال التحكم في القواعد الجبائية وهو ما يسمح بضمان الامن و الامان عند الرقابة الجبائية و هي مهمة التدقيق الجبائي.
- 2- العبء الجبائي للمؤسسة من خلال الاستفادة من الخيارات الجبائية و اختيار الافضل و هي مهمة (التسيير الجبائي).
- 3- التكيف مع التشريعات الجبائية المتغيرة و غير مستقرة في ظل تطبيق قواعد محاسبية جديدة فرضتها معايير المحاسبة الدولية .

La gouvernance juridique et fiscale des organisations Jean Luc Rossiniol

الوظيفة الجبائية الممثلة في المؤسسات الكبرى بالمدير الجبائي و في المؤسسات الاقل ممثلة بالمدير المالي يجب ان تواجه مسؤوليات جديدة :

- الالتزام و التعهد حول حالة الاخطار الجبائية .
 - ترشيد المعدل الفعلي للإخضاع الضريبي
 - التكيف مع المعايير المحاسبية و المالية الجديدة
- التركيز يتم حول هذه الميادين للمسؤولية والتي تعتبر جديدة ولكن اهداف الوظيفة الجبائية لم تتغير و الامر يتعلق بالتحكم :

- الاخطار الجبائية
- العبء الضريبي الاجمالي
- الذي تغير هو المحيط المؤسسة من خلال العولمة
- الامال المنتظرة للمديرية المالية اتجاه الوظيفة الضريبية

1- الوظيفة الجبائية مرتبطة بالمحيط الجبائي للمؤسسة: 1

1-1-عولمة المؤسسات بانتقال مواقعها اصبح الخطر الجبائي غير محدود جغرافيا على الوظيفة الجبائية على المؤسسات ان تحدد و تتعرف على المخاطر الجديدة في الخارج حيث تختلف

النصوص والقوانين عما هم موجود محليا ، خاصة فيما يتعلق بمعدلات الضريبة المطبقة على مجتمعات الشركات .

(لان الانظمة الجبائية ليست متجانسة الى جانب الممارسات الادارية خاصة بالنسبة لتحديد العبء الضريبي للمجمعات)

2-1- التوقعات les attentes الآمال من المديرات المالية من الوظيفة الجبائية : للاستجابة لمتطلبات الاسواق المالية من منظور الامن و الشفافية فان المديرات المالية ينتظرون من الوظيفة الجبائية :

الشفافية التي تبدو غالبا معتمدة في الابحاث الخاصة بالوظيفة الضريبية .

تحديد المخاطر الجبائية في المجمع وإخطار المديرية المالية بطبيعتها قصد لتحوط لها .

تحديد المبلغ الواجب تخصيصه للمؤونة الضرائب الخاصة بالمجمعات

يمكنها ترشيد و عقلنه العبء الضريبي

الوظيفة الخائية بدأت في اظهار فعاليتها المقيمة بالنسبة للآمال.

التأثير المتزايد للتنظيم المالي والمحاسبي على الوظيفة الجبائية .

نشير اولاً الى وجود اختراق للحسابات الاجتماعية من طرف معايير المحاسبية الدولية لميدان الجبائية ومنها المعيار 12 الضرائب المؤجلة . علما ان الترابط بين الجبائية والمحاسبية كبير وان المشرع وعلى خلاف الدول الانجلوساكسونية لم يختار فك الارتباط في تحديد النتيجة الجبائية والتي تعتمد على النتيجة المحاسبية ، في ظل معايير محاسبية دولية لاتراعي بيئة الدولة وتشريعاتها الجبائية وهو ما خلق صعوبات واشكالات كبيرة بالنسبة للجبائية وتبقي قدرات المشرع الجبائي في التكيف مع هذه لمعايير دون المساس بالقواعد الجبائية من التحديات الكبرى

- الاستراتيجية والتصورات - للبعد الاقتصادي للجبائية

اعادة النظر في اساليب التحفيز الضريبي (- عدم فعالية بعض اساليب التحفيز الضريبي .

- محاولة تأطير وإدماج القطاع غير الرسمي .

ايجاد محيط و مناخ ملائم لدعم النشاط الاقتصادي و تطوير المؤسسات .

ثالثا- ترقية الحوكمة و التحديات المستقبلية خاصة المنافسة الضريبية.

الملاحظ في السنوات الاخيرة التركيز على موضوع الحوكمة التي شملت كل اغلب المؤسسات السياسية منها و الاقتصادية و العمومية و اغلب الدراسات تشير الى اهمية الحوكمة الجبائية وخاصة الادارة الضريبية في الدول النامية التي يبدو انها المعرقل و المشكلة الرئيسية التي تقف حجرة عثرة امام نجاح أي اصلاح ضريبي و الدليل على ذلك ان مجموعة من الدول النامية انشأت منظمة اقليمية تعرف ب

ويمكننا تلخيص برنامج الاصلاح الضريبي المقترح من طرف المؤسسات الدولية في النقاط التالية:

- تنقيح الاعفاءات الضريبية بما يخدم برامج التنمية وإلغاء ما يتعارض مع سياسات التثبيت .
- استبدال الضرائب النوعية بالضرائب العامة التي تشمل اغلب الدخول تطبيقا لمبدأ توسيع الوعاء ؛
- فرض معدلات ضريبية معتدلة على أرباح الشركات - تخفيض المعدلات ؛
- تخفيض الرسوم الجمركية لمسايرة تحرير التجارة الخارجية خاصة ذات الطابع الحمائي؛
- رفع معدلات الضريبة على الاملاك العقارية ؛

- اعتماد الرسم على القيمة المضافة بمعدلات محدودة ؛
- تخفيف الضرائب على القطاع الخاص الوطني والاجنبي بما يخدم عملية تحفيز وجذب الاستثمارات .
- اصلاح الادارة الضريبية وتحديث اجهزة الرقابة والتحصيل وحوكمة الجهاز الضريبي الذي يمكنه من العمل في شفافية وعدالة تمكن من زيادة مردود الضريبية.

- الإستراتيجية والتصورات - للبعد الاقتصادي للجباية

- اعادة النظر في اساليب التحفيز الضريبي (- عدم فعالية بعض اساليب التحفيز الضريبي.
- محاولة تأطير وإدماج القطاع عبر الرسمي .
- ايجاد محيط و مناخ ملائم لدعم النشاط الاقتصادي و تطوير المؤسسات .

ثالثا- ترقية الحوكمة و التحديات المستقبلية خاصة المنافسة الضريبية. الملاحظ في السنوات الاخيرة التركيز على موضوع الحوكمة التي شملت كل اغلب المؤسسات السياسية منها و الاقتصادية و العمومية و اغلب الدراسات تشير الى اهمية الحوكمة الجبائية وخاصة الادارة الضريبية في الدول النامية التي يبدو انها المعرقل و المشكلة الرئيسية التي تقف حجرة عثرة امام نجاح أي اصلاح ضريبي و الدليل على ذلك ان مجموعة من الدول النامية انشأت منظمة اقليمية تعرف ب

ويمكننا تلخيص برنامج الاصلاح الضريبي المقترح من طرف المؤسسات الدولية في النقاط التالية:

- تنقيح الاعفاءات الضريبية بما يخدم برامج التنمية وإلغاء ما يتعارض مع سياسات التثبيت .
- استبدال الضرائب النوعية بالضرائب العامة التي تشمل اغلب الدخول تطبيقا لمبدأ توسيع الوعاء ؛
- فرض معدلات ضريبية معتدلة على أرباح الشركات - تخفيض المعدلات ؛
- تخفيض الرسوم الجمركية لمسايرة تحرير التجارة الخارجية خاصة ذات الطابع الحمائي؛
- رفع معدلات الضريبية على الاملاك العقارية ؛
- اعتماد الرسم على القيمة المضافة بمعدلات محدودة ؛
- تخفيف الضرائب على القطاع الخاص الوطني والأجنبي بما يخدم عملية تحفيز وجذب الاستثمارات .
- اصلاح الادارة الضريبية وتحديث اجهزة الرقابة والتحصيل وحوكمة الجهاز الضريبي الذي يمكنه من العمل في شفافية وعدالة تمكن من زيادة مردود الضريبية.

المراجع

Les trois axes de la réforme fiscale

1. Augmenter la collecte de l'impôt, réduire les exonérations et dépenses fiscales et étendre l'assiette.
2. Refonte de la fiscalité locale.
3. Economies budgétaires et identification de sources de recettes transitorisées

Henri Sterdriak Les réformes fiscales en Europe 1992-2000 revue de l OFCE 2003/4 n

¹ -) رمضان صديق محمد، مشكلات الضريبة على دخل التجارة الالكترونية والحلول الممكنة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثالث، سبتمبر 2002، ص: 257.

1- سعيد عبد العزيز عثمان المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية، مؤتمر التجارة الإلكترونية الأفاق والتحديات، 25-27 جويلية 2002، مجلة كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 14.
* تشمل هذه البيانات اسم الممول، عنوان منشأته، إقامته، بيانات الصفقات أو المعاملات المبرمة ببيانات عن المتعاملين.

1- رمضان صديق محمد، مشكلات الضريبة على دخل التجارة الإلكترونية والحلول الممكنة مرجع سابق ص.ص: 26222
1- مرازقة صالح، تطور السياسة الجبائية في الجزائر دراسة تحليلية ومستقبلية، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2003، ص: 229.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

بالتعاون مع:

مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي LEEGA



شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 ورئيس الملتقى أن:

الأستاذ(ة): د / عبد السلام فنغور - جامعة باتنة 1 (الجزائر)

قد شارك(ت) في فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: " واقع تطبيق المحاسبة، الجباية ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية"
المنعقد بجامعة الحاج لخضر - باتنة 1 يومي 20 و21 ديسمبر 2022 بمدخله موسومة بعنوان:

تأثير العوامة على النظم الضريبية و انعكاساتها على الوظيفة الجبائية للمؤسسة

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

أ.د. / هارون الطاهر

مدير المخبر

LEEGA

رئيس الملتقى

الدكتور: سي محمد نغفر. فنغور عبد السلام

